من غير التمكن الا اذا والذي وفروعها كذا في التسهيل
وربما تصغير الغايرة لان التصغير كالوصف والايوصف الغير
ولكونه كالوصف مع ضم علل اخر اليه لم يجوز بعضهم تصغير
الصفات الا سماعا كجويد قوله ومند واما مسند فتصغيرها
ستعملوه تصغيره عن تصغير مند ولا يخفى ان جعل مند تصغير
مد وخذ مثل تحكم ويكون في فعه بان الكلام في ما دل على قوله
ومع الامتناع بنا فعلى منه قوله غير لمحسه كسرا لمعنى لا قوله
وحسبك بمعنى كفاك قوله المنسوب الملحق لا يصدق التعريف
على المنسوب بل على جزئه لانه الملحق باخره يا مسبده لا المجموع
وقال سادرينا المجموع لا يسمح قوله وغايه التوجيه ان المراد
الملحق في احره اي اي حال كونه تلك اليا في جانب اخر
الشيء اي المنسوب اليه الحق في اخره نا مشدده سمي بشيء هو
المنسوب اليه والمراد بقوله ليدل على نسبته الى المجرد عنها
ان تدل على نسبة مدلول المجرد عنها فذلك ظا
هر وهذا الدفع ايضا ان الملحق باخره يا والمجرد عنها واحد
فيلزم دلالة اللفظ على نسبة الشيء الى نفسه واعلم ان ارباب
الادب برمتهم ذهبوا الى ان نصريا كلتاه متى حتما صار كاسم
واحد واخراء اي الاولى على الثانية نصر ويحما كما لجعلوا
نصرا كفارة وجعلوا يا النسبة حوا وفيه بحث لانا لا نعني
للنصر في نصري والا لكان المسند اليه في حاضري مجردا النسبة
وهو حرف لا يصلح له بل البصري من ينتمي للمنسوب الى البصرة و
صفا فاستيافي هيا ولما صار الحاق التالي في هذا الموضع
مطردا صار كان اليا وضعت للنسبة فمعنى قوله ليدل على النسبة
ليدل على الملحق في اخره على نسبته الى المجرد بتمامه صفة للمنسوب

اليه

حاشيه

اليه ليسمح قوله لتدل يخرج عنه نحو رومي لان الالحاق الباهنا
لاداء حركه وهنا نحو حمرا فانه فيه للمبالغة في الجمع فنحو رومي
فانه ليس نحو اليا فيه لمعنى وانما هو صورة نسبه والحق جعل الجمع
داخلا في المنسوب لاستراكهما في الاحكام بين الكل ولان الترك هذا
الفيه صاحب اللباب وكان رد المعن الجمع الى النسبه بان لو
روي للنسبه الى الجنس شائع في نسبه المزد اليه فتبادر منه لو
واحد لارادة المنسوب الى الاحمر وهو الحمر فكانه قيل للاحمر
حمر فاذا جيء بالتاء والكرسي للنسبه تقاير قوله حذف التا الثالث
دون الفه لئلا يلزم تركيب كلمه من ثلاثة كلمات وانيه انه لم يحذف
عنه في ضاربان ويمكن دفعه بان علامتي التثنيه كشيء واحد
كما وصفتا الرجل فهما نهذا التركيب بخلاف يا النسبه قوله
الاعلما اي الزيادة علم منها واعرب بالحكايه بخبر المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فلا يتجه ان المستثنى ليس داخلا تحت
المستثنى منه والا لم تفد الزيادة النسبه والجمع ليكون نصا في
وجوب حذف الالف والنون والواو والنون ولا يتوهم ان الا
داخل مقصود بالاختصاص الحذف للنسبه بالنون واما حذف
الالف والواو فلا لتقا الساكنين لانه انما طل لانه ليس
على غير حده لكون الاول مده والثاني مدغما لانه على غير حده
لانيا النسبه كلمه اخرى وفي التقا الساكنين على حدة يجب ان يكون
المده والمدغم في كلمه الا في نحو التوكيد لكن هذا على ما
ذعوا ان يا النسبه كلمه اخرى لكن ما حققناه بل لانه لا يصح الحذف
لالتقا الساكنين في النسبه الى مصطفى قوله جاز قنسري اذا لم
تعرب بالحكاية وقنسري اذا اعرب بها وفي العباب شرح اللباب
يجب النسبه الى الجمع في هذه الصوره وفي التاسي لمنسوب

Copyright King Saud University